

العارية^(١)

تعريفها: العارية عمل من أعمال البر التي ندب إليها الإسلام ورغب فيها؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وقال أنس رضي الله عنه: كان فزعُ بالمدينة، فاستعار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة يقال له: المندوب. فركبه، فلما رجع قال: «ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لبحراً». [البخاري (٢٦٢٧) ومسلم (٢٣٠٧ / ٤٩)]. وقد عرفها الفقهاء؛ بأنها إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض.

بِمَ تَتَعَقَّدُ: وتتعقد بكل ما يدل عليها من الأقوال والأفعال.

شروطها: ويشترط لها الشروط الآتية؛

- ١- أن يكون المعيرُ أهلاً للتبرع.
- ٢- أن تكون العينُ منتقاةً بها مع بقائها.
- ٣- أن يكون النفع مباحاً.

إعارة الإعارة وإيجارُها: ذهب أبو حنيفة، ومالك، إلى أن المستعير له إعارة العارية وإن لم يأذن المالك، إذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل. وعند الحنابلة، أنه متى تمت العارية، جاز للمستعير أن ينتفع بها بنفسه أو بمن يقوم مقامه، إلا أنه لا يؤجرها ولا يعيرها، إلا بإذن المالك. فإن أعارها بدون إذنه، فتلفت عند الثاني، فللمالك أن يضمّن أيّهما شاء، ويستقر الضمان على الثاني؛ لأنه قبضها على أنه ضامن لها وتلفت في يده، فاستقر الضمان عليه، كالغاصب من الغاصب.

متى يرجع المعيرُ: وللمعير أن يستردّ العارية متى شاء، ما لم يسبّب ضرراً للمستعير. فإن كان في استردادها ضرر بالمستعير، أجل، حتى يتقي ما يتعرض له من ضرر.

وجوب ردّها: ويجب على المستعير أن يرد العارية التي استعارها بعد استيفاء نفعها؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. وعن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تحن من خانتك». أخرجه أبو داود، والترمذي وصحّحه، والحاكم وحسنه. [أبو داود (٣٥٣٥) والترمذي (١٢٦٤) والحاكم (٤٦ / ٢)]. وروى أبو داود، والترمذي وصحّحه، عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: «العارية مؤدّاة». ^(٢) [أبو داود (٣٥٩٥) والترمذي (١٢٦٥) وابن حبان (٥٠٩٤)].

إعارة ما لا يضّر المعير وينفع المستعير: نهى رسول الله ﷺ أن يمنع الإنسان جاره من غرز خشبة في جداره، ما لم يكن في ذلك ضرر يصيب الجدار؛ فعن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع

(٢) أي تعاد لصاحبها.

(١) عارية أو عارية بالتخفيف والتشديد.

أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره». [البخاري (٢٤٦٣) ومسلم (١٦٠٩)]. قال أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ، والله لأرمينَّ بها بين أكتافكم . رواه مالك . واختلف العلماء في معنى الحديث ، هل هو على النذب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره ، أم على الإيجاب ؟ وفيه قولان للشافعي ، وأصحاب مالك . أصحهما في المذهبين النذب . وبه قال أبو حنيفة ، والكوفيون . والثاني ، الإيجاب . وبه قال أحمد ، وأبو ثور ، وأصحاب الحديث . وهو ظاهر الحديث . ومن قال بالنذب قال : ظاهر الحديث ، أنهم توقفوا عن العمل ؛ فلماذا قال : مالي أراكم عنها معرضين . وهذا يدل على أنهم فهموا منه النذب لا الإيجاب ، ولو كان واجبا لما أطبقوا على الإعراض عنه . والله أعلم . ويدخل في هذا كل ما ينتفع به المستعير ، ولا ضرر فيه على المعير ، فإنه لا يحل منعه . وإذا منعه صاحبه قضى الحاكم به ؛ لما رواه مالك ، عن عمر بن الخطاب ، أن الضحاك بن قيس ساق خليجا له من العريض ، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة ، فأبى محمد ، فقال له الضحاك : لم تمنعني وهو لك منفعة ؛ تسقي منه أولا وآخرًا ولا يضررك ؟ فأبى محمد ، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب ، فدعا عمرُ محمدَ بنَ مسلمة ، فأمره أن يخلي سبيله ، قال محمد : لا . فقال عمر : لا تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضررك . فقال محمد : لا . فقال عمر : والله ، ليمرَّنَّ به ولو على بطنك . فأمره عمر أن يمر به ، ففعل الضحاك . والحديث عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه ، أنه قال : كان في حائط جدي ربيع لعبد الرحمن بن عوف ، فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط فمنعه صاحب الحائط ، فكلم عمر بن الخطاب ، فقضى لعبد الرحمن بن عوف بتحويله . وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، وأبي ثور ، وداود ، وجماعة أهل الحديث . ويرى أبو حنيفة ، ومالك ، أنه لا يقضى بمثل هذا ؛ لأن العارية لا يقضى بها . والأحاديث المتقدمة ترجح الرأي الأول .

ضمان المستعير : ومتى قبض المستعير العارية فتلفت ، ضمنها ؛ سواء فرط أم لم يفرط . وإلى هذا ذهب ابن عباس ، وعائشة ، وأبو هريرة ، والشافعي ، وإسحاق . ففي حديث سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «على اليد ما أخذت ، حتى تؤدِّي» .^(١) أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه ، وابن ماجه . [أحمد (٨/٥) وأبو داود (٣٥٦١) والترمذي (١٢٦٦) وابن ماجه (٢٤٠٠) والحاكم (٤٧/٢)] . وذهب الأحناف ، والمالكية إلى أن المستعير لا يضمن إلا بتفريط منه ؛ لقول الرسول ﷺ : «ليس على المستعير غير المغل»^(٢) ضمان ، ولا المستودع غير المغل ضمان . أخرجه الدارقطني . [الدارقطني (٤١/٣)] .

(١) أي اليد ضمان ما أخذت حتى ترده إلى مالكه .

(٢) المغل : الخائن .